

المتطرفون في أفريقيا يستغلون الثغرات الأمنية البحرية لتمويل عملياتهم

يراقب خبراء في التنظيمات الإرهابية باهتمام كبير كيف تستغل الجماعات المتشددة الناشطة في أفريقيا حتى الآن الثغرات الأمنية البحرية لتمويل عملياتها المستمرة في أجزاء كثيرة من القارة. وهذه المشكلة تعطي لمحة على قصر استراتيجيات تعقب المتطرفين وتحركاتهم رغم الجهود الدولية المبذولة، مما يجعل إعادة النظر فيها اليوم أمراً ضرورياً قبل فوات الأوان.

بريتوريا (جنوب أفريقيا) - أعطى معهد الدراسات الأمنية الأفريقي نظرة فاحصة على مدى فشل سياسات تعقب المتطرفين في أفريقيا، بعد أن سجل استمرار وجود ثغرات أمنية بحرية توفر لهم متنفساً لجمع المال عبر التهريب، والتي زادت من وتيرة نشاط عمليات الجماعات الإرهابية.

وانقست الحكومات الأفريقية المتضررة من المتطرفين، وكذلك المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، الملايين من الدولارات على مكافحة الإرهاب، وخاصة في كينيا والصومال وتنزانيا وموزمبيق. ورغم امتلاك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للقوة البحرية، إلا أنها لم تطور أي خبرة حقيقية أو اتساق في هذا المجال.

واللافت أن مهام وعمليات نشر خفر السواحل ووكالات إنفاذ البحرية الأخرى مختلفة، لذلك ربما يكون من الصعوبة بمكان إنشاء نهج إقليمي يستهدف الجماعات المتطرفة، حيث لا تعمل عبر الحدود البحرية فحسب، بل إن العديد من أنشطتها تتقاطع برا وبحرا ما يجعل تعقبها أمراً صعباً.

ويؤكد الباحثان إيزل فان زيل وتير ليكان أن الجماعات المتطرفة الناشطة في أفريقيا كحركة الشباب وأنصار السنة وداعش تستغل الثغرات الأمنية البحرية ما يستدعي ضرورة أن تركز استراتيجيات مكافحة الإرهاب على هذا الجانب من عملياتها لمنع المتطرفين من استغلال سواحل أفريقيا من خلال الهجمات والتهريب والابتزاز.

وتشير زيل، وهي مسؤولة أبحاث في برنامج التهديدات المعقدة في أفريقيا بمعهد الدراسات الأمنية في بريتوريا في جنوب أفريقيا، إلى أن الجماعات الإرهابية في شرق أفريقيا وموزمبيق تحول جزءاً من أنشطتها عبر التهريب البحري والذي يشمل المخدرات والأسلحة والبشر وكذلك المواد الغذائية والفحم. ونجحت حركة الشباب في زيادة دخلها عبر عمليات الابتزاز وفرض الضرائب غير المشروعة على ميناء مقديشو ومن الأعمال المستقلة المرتبطة به، فمثلاً، تحصل الجماعة على بيانات الشحن التي تسمح لها بغرض رسوم على الشركات، والتي تقدرها بنحو 100 دولار لكل حاوية، و160 دولاراً للحاويات الأكبر، وذلك تحت التهديد بالغنف.

وتقدر أرباح حركة الشباب الصومالية المتطرفة، على سبيل المثال، بنحو سبعة ملايين دولار سنوياً من الجرائم البحرية، ما يكفي لضمان استمرارها على المدى الطويل وتمويل هجماتها في كثير من المناطق، التي تنتشر فيها وتدين فيها بالولاء لتنظيم القاعدة.

ولاحظ تير ليكان، الخبير في برنامج البحار المستقرة التابع لمركز ون إيرث فيوتشر للبحث في الأمن والإرهاب في البيئة البحرية أن داعش ينشط في المناطق الساحلية الصومالية والتنزانية.

ورغم أنه أقل نشاطاً من حركة الشباب، لكنه يستغل ضعف الوعي البحري في إدارة أنشطته، ففي خلال عام من تأسيسه، ثبتت أقدامه في الصومال، مسيطراً على مدينة قندلة الساحلية الشمالية. واتساح ذلك لداعش الوصول إلى موارد فروع في اليمن، وشملت أسلحة ومقاتلين، كما سمح للمدربين ذوي الخبرة بتدريب عناصره في الصومال وتعليمهم بعض التنكيكات والمهارات التي جرى تطويرها أثناء الصراع اليمني. ورغم طرده من قندلة استمر التنظيم في جلب الأسلحة والمقاتلين، وغالباً عبر شبكات التهريب وإبرام اتفاقيات مع السكان المحليين.

وتقول زيل إن الموانئ الصغيرة ومواقع الإنزال المنتشرة في الساحل الصومالي، والتي تبعد ساعات قليلة فقط بالقرب من اليمن، أتاحت الوصول المستمر إلى هذه الموارد، وهو الأمر الذي أفاد تنظيم داعش في ترسيخ وتثبيت أقدامه في الصومال.

ولكن الأمر اتسع ليشمل أجزاء أخرى في جنوب القارة، فقد اشتدت حدة الهجمات في كاتو ديلغادو على الساحل الشمالي الشرقي لموزمبيق منذ بداية العام الحالي واستخدمت جماعة أنصار السنة الساحل لقرصنة البوارج الحكومية، حيث استهدف المتطرفون بلدة موسيمبو دا برايا الصغيرة التي تقع شمال المقاطعة بسبب ثروتها ومواردها الطبيعية.

وهاجم متطرفون خلال مارس الماضي تلك المنطقة واحتلوا مينائها لعدة ساعات وبعثت محاولات الحكومة لتحرير الميناء بالفشل، وظل جزئياً تحت سيطرة المسلحين ومنذ ذلك الحين، شن التنظيم هجمات متعددة على قواعد عسكرية وخيصات لاجئين مستخدماً التخوم البحرية.

ومن الواضح أن الجهود المبذولة من طرف مجموعة التنمية للجنوب الأفريقي (سادك) لمكافحة الإرهاب في مناطق واسعة من القارة، إلا أن معظم العمليات تتركز في الداخل، وعادة ما تتعامل الوكالات التي تحارب القرصنة مع أنشطة التطرف غير المشروع والغني على الساحل.

ويقول ويليام إس، كبير منسقي التدريب في معهد الدراسات الأمنية، إن خفر السواحل حيثما وجد تركز على القرصنة أكثر من الجريمة المنظمة أو الإرهاب على طول ساحل شرق أفريقيا. وبينما بعض أعمال القرصنة تقوم بها جماعات متطرفة، إلا أن معظمها يُنسب إلى شبكات إجرامية. ومع هذا فإن الشرطة البحرية غالباً ما تتجاهل عمليات التهريب غير المشروع للبشر وتجارة الأسلحة التي تدار في الموانئ.

ولدى حركة الشباب وأنصار السنة قدرة فائقة على التنقل، حيث تستخدم البحر لنقل البضائع والأشخاص وتنفذ الهجمات، غير أن أنشطتهم غالباً ما تخرج عن نطاق اختصاص عمليات مكافحة الإرهاب.

وفي بعض الأحيان، تفتقر تلك العمليات إلى تفويض للتصرف في حوادث السرقة البحرية التي تقوم بها الجماعات المتطرفة على الساحل الشرقي لأفريقيا.



حقوق الفلسطينيين في قلب أولويات السعودية

ما موقف السعوديين من التطبيع مع إسرائيل

الرياض متمسكة بمبادرة السلام العربية رغم الضغوط الأميركية

الأونة الأخيرة في اجتماعات مجلس الوزراء الأسبوع الماضي والأسبوع الذي سبقه. وكتب غارندر في مقالته حول هجوم الأمير بندر بن سلطان على القيادة الفلسطينية "مثل هذه الكلمات، قال مسؤول سعودي مقرب من الأسرة الحاكمة، ما كان من الممكن بثها على التلفزيون السعودي دون موافقة مسبقة من الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي العهد الأمير محمد بن سلمان". وهو محق تماماً في ذلك.



فرانك غارندر
إصلاحات ولي العهد السعودي تبشر بالخير لعقد الصفقة

وتلك الأمر بالنسبة للأمير تركي الفيصل، فهو أيضاً كان بإمكانه التحدث بصراحة فقط بعد أن حصلت تعليقاته على موافقة مسبقة. إن، ما الذي يحدث هنا مع هذه المواقف المتضاربة جداً حول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من أثنين من العائلة المالكة، اللذين نجيا حتى الآن من عمليات مكافحة فساد بقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، على الأسرة الحاكمة.

ومن المؤشرات الواضحة على أن الأمير تركي الفيصل كان واقفاً على أرض آمنة كانت تصريحات وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، كجزء من مقابلة مطولة أجراها مع معهد واشنطن للجمعة الماضي.

وأكد الأمير فيصل بن فرحان أن السعودية كانت ملتزمة بعملية إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي وأن جزءاً من هذه العملية كان "تطبيعاً نهائياً مع إسرائيل على النحو المتصور في خطة السلام العربية".

وأضاف وزير الخارجية أن "السلام ضرورة استراتيجية للمنطقة، والتطبيع مع إسرائيل في نهاية المطاف جزء من ذلك"، لكنه ربط التطبيع "بالحصول على دولة فلسطينية وخطة سلام بين الفلسطينيين وإسرائيل".

وعن هجوم الأمير بندر بن سلطان على القيادة، قال الأمير فيصل بن فرحان آل سعود "هذا رأي الأمير بندر بن سلطان، اعتقد أن القيادة الفلسطينية يريدون حقاً ما هو الأفضل لشعبهم". ويبدو أن ما يحصل يدل على رسالة ضمنية يريد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إبلاغها للفلسطينيين أولاً وللعالم ثانياً بلغة فيها الكثير من الحرفية والسكاء. وقد تجلّى في قوله "ربما نؤيد ذلك، ولكن في بعض الأحيان الأخرى، ربما لا نؤيده".

تكون هناك دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية". وقال الأمير تركي "لم نتزعزع عن هذا الموقف على الرغم مما يلقي به علينا، سواء من خلال التلميح أو الإبتسامة المتكلفة لوسائل الإعلام الغربية. هذا هو موقف المملكة من هذه القضية".

ولم يشتر الأمير تركي الفيصل إلى صفقة جاريد كوشنر "السلام من أجل الزدهار" التي ستشهد ضم الكثير من الضفة الغربية، بما في ذلك غور الأردن الذي ضمته إسرائيل ودون القدس الشرقية كعاصمة، وفي ظل وجود شبه دولة مقيدة ومدينة للإسرائيليين على إبقائهم أحياء.

وبعبارة أخرى، علقت مؤسسة "عرب دايجست" حول ذلك بالقول إن "تأخير الجين السويسري، الذي قدمه بنيامين نتانياهو منذ فترة طويلة بشكل خاص باعتباره الحل النهائي للقضية الفلسطينية، تحقق مع خطة كوشنر". ومع ذلك، علق الأمير تركي الفيصل بشكل إيجابي على رئاسة جو بايدن "هو ليس جاهلاً بقيمة العلاقة، إنه يعرف المملكة ويدرك أهمية هذه العلاقة".

موقف ثابت

من خلال تأييده لبايدن، اتخذ الأمير تركي خطوة ذكية، وإن لم تكن معلنة، حيث كان أقل دبلوماسية في المقابلة التي أجرتها معه هادلي غامبل على قناة "سي. إن. بي. سي" في سبتمبر الماضي، ضد جهل دونالد ترامب وموقفه من أن السعوديين هم ورقة مرحة ومفيدة لمبيعات الأسلحة وغير ذلك الكثير ما لم يكن ذلك لتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وكانت غامبل قد سألته عما إذا كان والده الراحل الملك فيصل بن عبدالعزيز ليصاب بخيبة أمل من اعتراف الإمارات والبحرين بإسرائيل دون التوصل أولاً إلى حل الدولتين للفلسطينيين. وأجاب الأمير تركي "بكل تأكيد، هذه هي وجهة نظري الشخصية وأنا أعلم بالتزامه بعمل مقايضة بين إسرائيل والدول العربية".

وأشار إلى العقوبات النفطية التي فرضها الملك الراحل، فيصل بن عبدالعزيز، عام 1973 خلال "حرب رمضان" والتي كانت سبباً في إجبار الولايات المتحدة على أن تكون وسيطاً أميناً بين إسرائيل والعالم العربي. ترامب ليس وسيطاً نزيهاً، لذا نعم كان الملك الراحل ليصاب بخيبة أمل.

وتجنب الأمير تركي الفيصل بحذر سؤالاً حول الانقسامات في الأسرة الحاكمة على فلسطين، مشيراً إلى أن مبادرة السلام العربية "أعاد الملك سلمان بن عبدالعزيز تأكيدها عدة مرات في

يتابع المراقبون السياسيون مجريات الأحداث في الشرق الأوسط ويقفون على ملامح تغيير كبير في نظرة السعودية إلى إسرائيل بعد سيل من التصريحات الرسمية في الفترة الأخيرة، حيث بدأ المسؤولون الحاليون والسابقون من الأسرة الحاكمة في إرسال إشارات على أن التقارب ممكن، لكن تنفيذه يرتبط بتوفير شروط تراعى فيها حقوق الفلسطينيين أولاً.

الشهر وبعد يومين نشرت هيئة الإذاعة البريطانية (بي. بي. سي) مقالاً مطولاً حول تلك المقابلة بعنوان "مؤشرات على اقتراب السعوديين نحو اتفاق سلام تاريخي". واعتمد التحليل الذي أجراه المرسل الأمني للمؤسسة، فرانك غارندر، بشكل كبير على مقابلة الأمير بندر للقول بأن "صفقة السلام السعودية الإسرائيلية، رغم أنها ليست وشيكة بالضرورة، إلا أنها أصبحت الآن إمكانية حقيقية".

وجادل غارندر أيضاً بأن التغييرات التي بدأها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان تبشر بالخير لعقد مثل هذه الصفقة من خلال العديد من الإصلاحات التي تؤسس لانفتاح كبير للبلد الخليجي، حيث "يمكن للمرة الآن القيادة، وتم إجازة الترفيه، والدولة تفتتح ببساطة على السياحة". وكان المجتمع المحافظ للغاية بهذه الإجراءات مستعداً لاتخاذ خطوة دراماتيكية محتملة، وهي الاعتراف بدولة إسرائيل.

ولو كان الأمير السعودي بندر بن سلطان، هو الصوت الوحيد الأخير لعضو بارز في الأسرة الحاكمة بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فيمكن القول إن مثل هذه الخطوة كانت حقيقية. ومع ذلك، مظه مثل الأمير بندر بن سلطان، أجرى سفير سعودي سابق آخر ورئيس المخابرات مقابلات لكل من موقع "أرربيان بزنس" وقناة "سي. إن. بي. سي" لكن تعليقاته لم تلق سوى القليل من التحليل.

وفي حين أن الأمير بندر بن سلطان كان قد انتقد القيادة الفلسطينية لفشلها في اغتنام العديد من الفرص، فإن "رهانهم دائماً على الجانب الخاسر" كان أحد أكثر إيداعاته اللاذعة، إلا أن الأمير تركي الفيصل لم يتبع نفس المسار. واختار أن يكرر دعم الحكومة السعودية لمبادرة السلام العربية لعام 2002 التي دعت إلى اعتراف جميع الدول العربية بدولة إسرائيل مقابل انسحاب قوات الاحتلال وتجمعات المستوطنين من الضفة الغربية والاعتراف بحدود عام 1967، وهي الخط الأخضر والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة.

وفي حديثه إلى "أرربيان بزنس" في سبتمبر الماضي، كان الأمير تركي الفيصل واضحاً، حيث أعرب بخبره من المسؤولين الحكوميين عن رأي مفاده أن "السعودية ملتزمة بمبادرة السلام العربية ولن تغير هذا الموقف حتى

الرياض - شكلت تصريحات المسؤولين السعوديين حول إمكانية تطبيع بلدهم مع إسرائيل مادة دسمة للمحللين والمراقبين لتتبع حقيقة موقف السعودية من تطبيع الإمارات والبحرين خاصة بعد أن اعتبر كلام السفير السابق لدى الولايات المتحدة الأمير بندر بن سلطان عن القيادة الفلسطينية دليلاً على أن السعوديين يتحركون للاعتراف بإسرائيل رغم أن الأمر ليس بهذه البساطة.

وتسعى الولايات المتحدة إلى ضم السعودية إلى "اتفاق إبراهيم"، على غرار الإمارات والبحرين. وتعمل إدارة الرئيس دونالد ترامب بكل تفاتها لإنتاج هذا المسار وتجسيد رؤيتها لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. وحث مايك بومبيو وزير الخارجية في مؤتمر صحافي مع نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان، الاثنين السعودية على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل.



الأمير فيصل بن فرحان
السلام ضرورة استراتيجية والتطبيع مع إسرائيل جزء من ذلك

ومارست حكومة ترامب طوال أشهر ضغوطاً لتحقيق ذلك، لكن المملكة قالت بوضوح إنها لن تطع مع الدولة العبرية دون تسوية للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وسيمثل اعتراف السعودية بإسرائيل نقطة تحول حقيقية في المنطقة.

ولكن السعودية متمسكة بمبادرتها لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وترفض تطبيع علاقاتها مع إسرائيل قبيل تطبيق المبادرة التي أطلقت في القمة العربية ببيروت عام 2002.

إشارات سعودية

حملت المقابلة المطولة التي أجراها سفير السعودية السابق لدى واشنطن الأمير بندر بن سلطان مع موقع "قناة العربية" في مطلع الشهر الجاري في طياتها الكثير من العلامات حول أن بلاده ستقدم على خطوة التطبيع مع إسرائيل.

وذكرت مؤسسة "عرب دايجست" الاستشارية كيف تناولت تلك المقابلة في تقرير نشرته في السابع من هذا



منفذ للجهايين بعيد عن المراقبة